

الفساد والنمو الاقتصادي*

د. طلال محمود كداوي

استاذ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل

د. فواز جار الله الدليمي

استاذ مساعد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل

المستخلص

أصبح الفساد الإداري والمالي سمة من سمات الإدارة الحكومية في العديد من الدول، وقد ساهم الغطاء السياسي للموقع الوظيفي في انتشار هذه الظاهرة وتناميها. ومهما اختلفت النظرة إلى الفساد سواء لناحية المفهوم أو الأسباب فإن النتائج الناجمة عنه واحدة ألا وهي الإضرار بالمصالح العامة والخاصة.

والمشكلة التي يحاول البحث التصدي لها هي ما الموقف العالمي من الفساد؟ وأين تكمن مواطنه الرئيسية؟ وما مستوياته القارية؟ وما علاقته بالنمو الاقتصادي؟

إن الهدف من الدراسة بشكل أساس هو رسم خريطة للفساد للوقوف على واقعه في عالم اليوم والاتجاهات التي سلكها خلال العقد الأول من الألفية الثالثة والكشف عن علاقته بالنمو الاقتصادي. وسوف يتم الركون إلى كلا الأسلوبين: الأسلوب الوصفي/ التحليلي والأسلوب الإحصائي في التعامل مع المشكلة للوصول إلى الهدف.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها اختلاف درجات الفساد بين الدول سواء نظرنا إلى هذه الدول بشكل منفرد أو ضمن مجموعات، إذ تنخفض مستوياته في الدول الأوروبية والأمريكية والدول المستقلة حديثاً، بينما هو أكثر اتساعاً في الدول الأفريقية والآسيوية والعربية وروسيا والجمهوريات السوفيتية سابقاً.

وتبين عدم استقلالية النمو الاقتصادي عن الفساد وأن هناك أنماطاً من العلاقات بين

الفساد والنمو.

الكلمات الدالة: الفساد، النمو الاقتصادي.

Corruption and Economic Growth

Dr. Talal M. Gadawi

Prof., College of Administration and Economics, University of Mosul

Dr. Fawaz J. Al-Dulaimi

Prof., College of Administration and Economics, University of Mosul

Abstract

Corruption nowadays becomes distinguishing feature of government administration in many countries. The political cover of government position contributes in spreading and growing this phenomenon.

The dramatic change in the picture or the concepts of corruption provokes many interested bodies to deal with it seriously, the controversy concentrated on the development of government establishments, modernization of economic polices, and protection of public capital.

The main objectives of the paper are to explore the global map of corruption and its trend during the first decade of the 21st century, and identifying the economic cost especially on growth. Both approaches, i.e. descriptive and statistical, will be employed in order to achieve these goals.

The paper finds that there is a variation in the level of corruption between countries. European and American countries posses the lowest level, whereas the other states have the highest level. It appears that it is easy to reject the null hypothesis of independency of corruption and economic growth. It appears that there are patterns of relation between corruption and growth.

Keywords: Corruption, Economic Growth.

□

□

المقدمة:

لا يختلف الكثير من الاقتصاديين ومتخذي القرار في دول العالم المتقدمة والنامية على أن الفساد ظاهرة مرافقة لوجود الإنسان كسلوك ونشاط، وهو يتعامل مباشرة مع المكاسب المادية. فالفساد يعني إساءة استخدام السلطة السياسية والإدارية للحصول على المزيد من الأموال وإساءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة. وهو بهذا المفهوم له تأثيرات وتكاليف على الأداء المالي والاقتصادي لدول العالم كافة وعلى الأخص الدول النامية.

ولا توجد دولة سواء كانت متقدمة أو نامية تخلو من الفساد وبإشكاله الإدارية والمالية. وغالباً ما يساهم الغطاء السياسي للموقع الوظيفي في انتشار هذه الظاهرة.

وإن حجم الفساد واتساع دائرته وتشابك حلقاته وترابط آلياته بدأ يهدد الموارد الاقتصادية والبشرية للمجتمعات والدول. ومهما اختلفت النظرة إلى الفساد سواء لناحية المفهوم أو الأسباب فإن النتائج الناجمة عنه واحدة ألا وهي الإضرار بالمصالح العامة والخاصة. وإن العديد من المنظمات العالمية والإقليمية تعد الفساد من العقبات الرئيسية في صنع القرارات الجيدة.

وشهدت العقود الأخيرة اهتماماً ملحوظاً بموضوع الفساد ولعل مبعث ذلك توسع نطاقه أفقياً وعمودياً وتطور أساليبه فضلاً عن تفهم وإدراك العديد من الجهات للكلف الاقتصادية والاجتماعية السلبية المرتفعة له.

وإذا كانت النظرة إلى الفساد في الماضي على أنه سلوك شخصي محدود النطاق، فإنه شكل في مرحلة لاحقة ظاهرة لا بل أصبح في الوقت الحاضر أشبه بنظام يُوَطر بنية الإدارة الحكومية. وهذا ما يسوغ احتلال موضوعه مكاناً بارزاً في النقاشات الجارية على صعيد تطوير عمل الإدارات الحكومية ورسم السياسات الاقتصادية وحماية المال العام.

مشكلة البحث

المشكلة التي يحاول البحث التعامل معها تتمحور في مجموعة من التساؤلات تتمثل في هل الفساد ظاهرة لصيقة بدول معينة أم أنه ظاهرة عالمية؟ وإذا ما كان عالمياً ما خريطته؟ وما الكلفة الاقتصادية له؟

هدف البحث

يهدف البحث بشكل أساس إلى تحديد معالم الفساد ورسم الخريطة العالمية له وتحديد الاتجاهات التي سلكها خلال العقد الأول من الألفية الثالثة والكشف عن علاقته بالنمو الاقتصادي.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مركزية مفادها أنه بسبب اختلاف حاكمية العوامل الاقتصادية والسياسية والتنظيمية والاجتماعية في الدول فإن مستويات الفساد متباينة بين الدول وأن هناك علاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي من طبيعة سلبية.

منهج البحث

سوف يستعين البحث بالمنهج الوصفي التحليلي من خلال الركوز إلى العديد من الأدبيات والدراسات النظرية التي تناولت الموضوع، فضلاً عن ذلك سيتم توظيف الأسلوب الإحصائي في تقييم النتائج.

حدود البحث الزمنية

سيتعامل البحث مع المعطيات الإحصائية الخاصة بالفترة ٢٠١٠-٢٠٠٥ والصادرة عن البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية.

حدود البحث المكانية

سيغطي البحث عينة تتكون من (١٥٧) دولة سيتم تقسيمها على وفق المعيارين

القاري والسياسي وكالاتي:

— الدول العربية: وتضم كلاً من مصر، قطر، الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، سوريا، لبنان، عمان، البحرين، الأردن، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، ليبيا، الكويت، تونس، اليمن، السودان، العراق، المغرب، جيبوتي.

— الدول الآسيوية: وتضم كلاً من سنغافورة، سيريلانك، هونك كونك، اندونيسيا، تايوان، كوريا ج، منغوليا، فيتنام، مكاو، بنغلاديش، الفلبين، سيراليون، باكستان، النيبال، لاوس، ماليزيا، إيران، كمبوديا، الهند، مانيمار، الصين، تايلاند، ملاوي، أفغانستان، اليابان، تركيا، موريشيوس.

— روسيا والجمهوريات السوفيتية سابقاً: وتضم كلاً من روسيا، جورجيا، تاجكستان، كرجستان، تركمنستان، أوزبكستان، لاتفيا، أوكرانيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، أرمينيا، كراتي، مولدا فيا، كازاخستان.

— الدول الناشئة حديثاً: وتضم كلاً من استونيا، سلوفينيا، كرواتيا، مقدونيا، صربيا، البوسنة.

— الدول الأوروبية: وتضم كلاً من الدانمارك، فنلندا، السويد، هولندا، سويسرا، النرويج، لوكسمبورج، أيرلندا، النمسا، ألمانيا، المملكة المتحدة، بلجيكا، فرنسا، اسبانيا، البرتغال، إيطاليا، اليونان، بولندا، هنغاريا، ألبانيا، سلوفاكيا، رومانيا، بلغاريا، مالطا، قبرص.

— الدول الأمريكية: وتضم كلاً من كندا، أيسلندا، الولايات المتحدة، كواتيمالا، المكسيك، باربادوس، شيلي، دومنيكان، الأرجنتين، بوليفيا، أورغواي، نيكاراغوا، الإكوادور، كوستاريكا، هندوراس، باراغواي هاييتي، البرازيل، السلفادور، بنما، ترينداد، جامايكا، كولومبيا، بيرو، فنزويلا، دومنيكا.

— الدول الأفريقية: وتضم كلاً من سوازيلاند، غامبيا، بوركينا فاسو، زامبيا، السنغال، بنين، الغابون، بوتسوانا، أثيوبيا، مالي، غيانا، تنزانيا، موزنبيق، مدغشقر، النيجر،

ارتريا، اوغندا، نيجريا، زيمبابوي، الكاميرون، ساحل العاج، ج أفريقيا، ناميبيا، غانا، رواندا، كينيا، الكونغو، غيانا، انغولا، بروندي، تشاد، ليبيريا، غيانا الجديدة، الكونغو الديمقراطية.

خطة البحث

سيتناول البحث النقاط الآتية:

أولاً: خلفية نظرية

١.١ ماهية الفساد.

٢.١ العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي.

ثانياً: الخريطة العالمية للفساد

١.٢ الواقع الحالي للفساد.

٢.٢ تطور وضع الفساد خلال العقد المنصرم.

ثالثاً: نموذج تقدير العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي

أولاً: خلفية نظرية

يعدّ موضوع الفساد من أكثر الموضوعات المبحوثة على الساحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومنذ ما يقرب من نصف قرن من الزمن وعلى الرغم من بساطة مفهوم الفساد فإنه يعدّ من أكثر المصطلحات إثارة للجدل ويمتلك تفسيرات عديدة. هذه الإشكالية تفرض تحديد مفهومه وأبعاده.

١.١ ماهية الفساد

هناك وجهات نظر عديدة بخصوص تحديد ماهية الفساد. فمفهوم الفساد يختلف بحسب حجمه ونوعه. فهناك فساد صغير وفساد كبير (علي، ٢٠٠٨، ٨). إذ يتضمن الأول آليات دفع الرشوة والعمولات المباشرة إلى الموظفين والمسؤولين في القطاعين العام والخاص، ووضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأقارب في الجهاز الوظيفي. أما الفساد الكبير فهو مرتبط بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات

وتجارة السلاح والحصول على الوكالات التجارية للشركات الدولية الكبرى المتعددة الجنسية.

وهناك فساد إداري وفساد سياسي وفساد اجتماعي. وإذا كان من السهل في العديد من الأحيان التمييز بينهم، إلا إنه في أحيان أخرى يتداخلون ويتكاملون بحيث يصعب فصل احدهم عن الآخر.

فالفساد الإداري (الذي هو محل اهتمام الدراسة) يراد به الفساد المستشري في الإدارة الحكومية (القطاع العام). هذا النوع من الفساد يعرف بأنه "سوء استغلال الوظيفة أو المنصب لتحقيق منافع شخصية" (Nguyen & Van Dijk, 2010, 5). وتتخذ هذه المنافع أشكالاً عديدة قد تكون مادية أو معنوية أو اعتبارية مثل قبول الرشاوى لتسهيل أعمال أو إصدار أجازات وتراخيص خارج الإطار العام للقوانين المحلية والدولية.

وعلى وفق هذا المفهوم فإن الفساد الإداري يرتبط بشكل أساس بالسلطة، أي امتلاك الإداري سلطة تؤهله في توزيع منفعة. ولهذا السبب يحاول المفسدون التعلق بالوظيفة وبالموقع وعدم فسح المجال أمام الآخرين النظيفين لاحتلال المواقع، لأن الفساد بما يعطيه من منافع يعدّ حافزاً للمسؤولين الإداريين.

أما الفساد السياسي فعادة ما يحصل خلال مرحلة الموازنة عندما توجه الموارد العامة بطريقة تدني من رفاهية المجتمع أو في غير المصلحة العامة (Gramfalvi L., 1997) وبناءً على هذا التحديد سيكون الفساد عائقاً أمام التطور.

وقد حظي موضوع الفساد باهتمام العديد من المؤسسات والمنظمات على مستوى العالم. وأسفر هذا الاهتمام عن ظهور العديد من المؤشرات الكمية (الرقمية) التي تقيس درجته. ومن أشهر المؤشرات المطروحة: (علي، ٢٠٠٨، ٦-٨)

- المؤشر الصادر عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية.
- المؤشر الصادر عن مؤسسة الشفافية العالمية.
- المؤشر الصادر عن البنك الدولي (المؤشر المركب للحاكمية).

ويعدّ المؤشر الثاني الصادر عن مؤسسة الشفافية العالمية التي تأسست عام ١٩٩٣ ومقرها برلين من أكثر المؤشرات شيوعاً واعتماداً إذ ظهر سنة ١٩٩٥ والذي يطلق عليه مؤشر مدركات الفساد (CPI) Corruption Perceptions Index. ويتخذ المؤشر قيمة رقمية تقع بين (١٠) نقاط (النظافة المتناهية) ودرجة (الصففر) التي تعبر عن الفساد المتفشي بطريقة كبيرة أي درجة عالية من الفساد. ويشير واقع الحال إلى عدم وجود دول تقع على حافة هذين الحدين. وإنما ما فوق الصفر وأقل من العشرة. وبذلك، فإن القيمة الرقمية للمؤشر تعبر عن مستوى الفساد المدرك في الدولة. فالقيمة المرتفعة للمؤشر تدل على مستوى فساد منخفض، بينما القيمة المتدنية تدل على مستوى فساد عالٍ.

ويتم حساب المؤشر من خلال معلومات تقوم بتجميعها مؤسسات مستقلة استناداً إلى استطلاعات ومسوح مصممة بشكل دقيق بالاستناد إلى مصادر رصينة مثل البنك الدولي وغيره.

١. ٢ العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي

ركزت غالبية الأدبيات الاقتصادية سواء في جانبها النظري أو التجريبي في معرض دراستها وتحليلها لآثار الفساد على تحليل العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي، من منطلق أن النمو الاقتصادي يمثل المكون الأكثر تعبيراً عن الجانب الاقتصادي في أية دولة من الدول.

وإذا كان مفهوم الفساد قد توضح لنا، فإن مفهوم النمو الاقتصادي لا يحتاج إلى عناء كبير في فهمه. إذ يزخر الأدب الاقتصادي بكتابات الكثير من رواد الفكر الاقتصادي الذين تناولوا الموضوع. وكتصور عام، فإن النمو الاقتصادي يجسد التغيرات الايجابية في الإنتاج القومي. وإن معدل النمو يمثل درجة هذا التغير.

هناك العديد من التساؤلات تثار بهذا الخصوص منها هل هناك علاقة بين الفساد والنمو؟ وإذا ما كان هناك علاقة فما اتجاهها؟ وما طبيعتها؟

ومما يفيد بصدد إعطاء إجابات على هذه التساؤلات الاستعانة بكل من الشواهد التجريبية والأطروحات النظرية. وتتفق أغلب الدراسات على أن للفساد تأثيراً سلبياً في النمو، فقد وجد من خلال دراسة تجريبية لـ (٩٧) دولة لعام ١٩٩٧ أن الدول من ذوات الفساد العالي (مؤشر مدركات فساد منخفض) تميل إلى أن تمتلك حصة متدنية للفرد من الناتج المحلي الإجمالي Per Capita ومعدل نمو منخفض، وقد ظهر معامل الارتباط في هذه الدول بين الفساد والنمو (-٠,٨٠) (Treisman D., 2000, 399-458)، ووجد أن انخفاض مستوى الفساد بـ (٢) نقطة يرفع من معدل النمو (٠,٥) نقطة. ووجد (Mo, 2001) من خلال عينة من (٤٦) دولة أن تزايد مستوى الفساد بـ (١٪) يخفض معدل النمو بـ (٠,٧٢٪).

هذه العلاقة السلبية بين الفساد والنمو تتجسد من خلال الأثر السلبي الذي يتركه الفساد على الاستثمار بعد أن محرك النمو هو الاستثمار وبالتالي عندما يؤثر الفساد سلباً في الاستثمار فإنه بالضرورة ينتقص من النمو.

ويؤثر الفساد في الاستثمار بطرق مختلفة: على إجمالي الاستثمار، حجم وتشكيلة الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، حجم الاستثمار العام، وأخيراً طبيعة الأنفاق الحكومي والمشاريع (البرامج) الاتفاقية.

وقد تكشف للعديد من الدراسات التجريبية (Mauro P., 1996) وجود تأثير سلبي معنوي للفساد على معدل الاستثمار القومي. كما أن هناك تأثيرات سلبية مهمة على انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر وهيكلته، إذ إن ارتفاع مستوى الفساد بنقطة واحدة يخفض من انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر بـ (١١٪). هذا الانتقاص مؤذ للنمو في ظل استحضار أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم من خلال قنوات عديدة في تحفيز النمو الاقتصادي عبر نقله للتكنولوجيا وتحسين إنتاجية الاستثمار المحلي وتوفير رأس المال الضروري للعمل مع العمل الماهر (Borensztein E. J. De Gregorio & J. W. Lee, 1998, 115-35). فضلاً عن أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه في الدول ذات الفساد العالي نحو المشاريع المشتركة Joint Ventures

والتي تنتقص من معدل الاستثمار القومي (Smarzynska B. K. & S J Wei, 2000).

وقد يحصل أن يكون هناك احتمال أن يزيد الفساد من الاستثمار العام بسبب سهولة التحكم والتلاعب به من قبل القوى السياسية والرموز (الشخصيات) البيروقراطية (Tanzi V & H R Davoodi, 1997)، فإنه يدفع بإنتاجية هذا الاستثمار نحو الانخفاض بسبب تبنيه نوعية متدنية من البنى التحتية مما تنعكس في انخفاض الإنتاجية في القطاع الخاص واضطراره إلى التعويض عن هذا التدني. كما يترك الفساد أثره السلبي على النمو إذا نجم عنه تحفيز الأشخاص الموهوبين للاتجاه نحو البحث عن الربح Rent-Seeking والأنشطة الأخرى غير المنتجة بدلاً من الأنشطة المنتجة (Tanzi V., 2000, 13).

وعادة ما ينجم عن الفساد ارتفاع حالات التهرب الضريبي، ومن ثم انخفاض في التحصيل الضريبي والإيرادات العامة (Johnson S., D. Kaufmann & P Zoido-Lobaton, 1999)، مما ينعكس في قدرة ضعيفة للدولة على الأنفاق وخصوصاً على الجانب الاجتماعي (الصحة والتعليم) والذي يعدّ وثيق الصلة بالنمو. ناهيك عن أن الفساد يقود عادة إلى أنفاق عسكري أعلى والذي تكون نتائجه سلبية على النمو (Knight M., N. Loayza & D. Villanueva, 1996, 37-43).

وقد يدفع الفساد إلى تشويه الهيكل الصناعي باتجاه المشاريع الكبيرة الحجم وفي غير صالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة، علماً أن حجر الزاوية في عملية النمو هو المشروع وخاصة الصغير لأنه يمثل مصدر الوظائف الجديدة لأنه أقل كثافة برأس المال واعتماده على حجم كبير من قوة العمل. فالفساد مؤدٍ لهذه المشاريع في أكثر من اتجاه، لعل أحدها أنه يجفف مصادر التمويل والائتمان الموجه نحوها بسبب أن الائتمان يستند على طول الذراع Arms Length الأمر الذي يجعل جل الائتمان موجه صوب المشاريع الكبيرة لأنها قادرة على دفع الرشوة. وأنه في الكثير من الأحيان يتوقف مصير وبقاء

المشروع وبقاؤه على قدرته في النفاذ إلى سوق المال (Acs Zoltan & B. Yeung, 1999).

والمشاريع الكبيرة ترى في الفساد مصلحة وفائدة لأنه بالنسبة لها من النوع المخفض للكلفة إذ إنه يمكنها من الاستفادة من عوائد الاحتكار واقتصاديات الحجم من خلال الحصول على تراخيص متنوعة أو التحرر من الإجراءات المزعجة. هذا الوضع (التحرر من القيود والإجراءات الحكومية) دفع البعض إلى عدّ الفساد نشاطاً مهنياً ومفيداً للنمو خصوصاً في عالم محكوم بحكومات سيئة إذ إنه سيعجل من دوران عجلة التجارة ويحافظ على الأجور عند مستوياتها المتدنية ويخصص الاستثمار والوقت إلى المستخدمين الأكثر كفاءة (Tanzi V., 1998). بينما الفساد بالنسبة للمشاريع الصغيرة يعدّ من النوع المزيد للكلفة لأنه يمثل مدفوعات لا تساهم إلى الإنتاجية أو الربحية وإنما هو ضروري للبقاء فقط. وإذا ما تسبب الفساد في تزايد الكلف التشغيلية بشكل كبير فيحتمل أن يدفع ببعض المشاريع الخروج من السوق (الصناعة) (Svensson J., 2000).

وتشير الدراسات المعروضة آنفاً إلى وجود علاقة سببية بين الفساد والنمو الاقتصادي وأن اتجاهها هو من الفساد إلى النمو (Mauro Paulo, 1995, 681-712).

لكن هناك جزءاً من البحث العلمي ينهج منهجاً مخالفاً تماماً، إذ يرى في الفساد أنه نشاط مستقيم Virtuous ومن الممكن أن يكون مفيداً للنمو وذلك من خلال نوعين من الآليات: النوع الأول عبر تفادي التأخيرات والإجراءات البيروقراطية. والثاني، زيادة الحافز وارتفاع الكفاءة للمستفيدين من الفساد من الموظفين الحكوميين.

عموماً يمكن القول أن للفساد آثاراً ضارة في النمو الاقتصادي وليس هناك أية حجة علمية أو مجال لتسويغ حصوله.

ثانياً: الخريطة العالمية للفساد

١.٢ الواقع الحالي للفساد

بتوظيف مؤشر مدركات الفساد CPI المشار إليه، وباعتماد عينة البحث المكونة من (١٥٧) دولة بالإمكان عرض خريطة الفساد العالمية لعام ٢٠١٠ كما هي عليه في الجدول الآتي:

جدول (١)

خريطة الفساد العالمية لعام ٢٠١٠

المجموعة (العينة)	عدد الدول في المجموعة	متوسط المؤشر في CPI في المجموعة	المدى	أدنى مؤشر في المجموعة	أعلى مؤشر في المجموعة
الدول العربية	١٩	٣,٧	٦,٢	(١,٥)	(٧,٧)
الدول الآسيوية	٢٨	٣,٩	٧,٩	(١,٤)	(٩,٣)
روسيا والجمهوريات السوفيتية سابقاً	١٥	٢,٨	٣,٤	(١,٦)	(٥,٠)
الدول المستقلة حديثاً	٦	٤,٦	٣,٣	(٣,٢)	(٦,٥)
الدول الأوروبية	٢٥	٦,٦	٥,٨	(٣,٥)	(٩,٣)
الدول الأمريكية	٢٩	٤,٢	٦,٩	(٢,٠)	(٨,٩)
الدول الأفريقية	٣٥	٢,٨	٤,١	(١,٧)	(٥,٨)
المتوسط العام		٤,١			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الأرقام القطرية للفساد الصادرة عن مؤسسة الشفافية الدولية.

يكشف الجدول ذو الرقم (١) عن مسائل مهمة جداً تخص الفساد على مستوى العالم. فأولاً لا يوجد دولة نظيفة مائة بالمائة على الإطلاق. وعلى وفق متوسط المؤشر فإن أكثر الدول نظافة هي الدول الأوروبية إذ تحتل المرتبة الأولى بقيمة (٦,٦) تليها الدول المستقلة حديثاً ثم الدول الأمريكية ثم الدول الآسيوية. وتعدّ الدول العربية ثاني أكثر الدول في المتوسط فساداً بعد الدول الإفريقية وروسيا والجمهوريات السوفيتية

سابقاً. وأن مؤشر متوسط الفساد CPI للدول العربية البالغ (٣,٩) أقل من ذلك المتوسط العالمي (٤,١) مما يشير إلى ارتفاع مستويات الفساد وأنه أعلى من المتوسط العالمي. ويلاحظ من الجدول كذلك أن هناك تبايناً في مستويات الفساد بين الدول داخل المجموعة الواحدة والذي يكشف عنه (المدى)، إذ إن هذا التباين شديد في كل من الدول الآسيوية والأمريكية والعربية والأوروبية، بينما هو معتدل في المجموعات الأخرى.

٢.٢ تطور وضع الفساد خلال العقد المنصرم

إذا كان الوضع الحالي للفساد في عام ٢٠١٠ كما صورته الجدول ذو الرقم (١). ترى كيف كان الوضع قبله؟ وكيف يمكن تقييم مجهود الدول والمجموعات الدولية في مواجهة الفساد ومدى جديتها في الحد منه؟ لعل الصورة تتضح ونخرج بإجابات قاطعة على هذه التساؤلات عبر استطلاع الجدول الآتي:

جدول (٢)

تطور وضع الفساد بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠

عدد الدول التي لم يتغير فيها وضع الفساد عام ٢٠١٠ نسبة إلى عام ٢٠٠٥	عدد الدول التي ازداد فيها الفساد عام ٢٠١٠ نسبة إلى عام ٢٠٠٥	عدد الدول التي انخفض فيها الفساد عام ٢٠١٠ نسبة إلى عام ٢٠٠٥	متوسط المؤشر CPI في المجموعة في عام ٢٠٠٥	عدد الدول في المجموعة	المجموعة (العينة)
صفر	١٣	٦	٣,٩	١٩	الدول العربية
١	١٣	١٤	٣,٩	٢٨	الدول الآسيوية
صفر	٨	٧	٢,٩	١٥	روسيا والجمهوريات السوفييتية سابقاً
صفر	١	٥	٤,١	٦	الدول المستقلة حديثاً
٢	١٧	٦	٦,٩	٢٥	الدول الأوروبية
٣	١٢	١٤	٤,١	٢٩	الدول الأمريكية
٤	١٤	١٧	٢,٧	٣٥	الدول الأفريقية
١٠	٧٨	٦٩	٤,١	١٥٧	المجموع

يكشف الجدول ذو الرقم (٢) أن مستوى الفساد في العالم لم يتغير عبر الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ إذ إن المتوسط العالمي (٤,١) بقى على حاله. لكن ظهر أن هناك ثلاث مجموعات دولية (أفريقيا، أمريكا، والمستقلة حديثاً) حققت تقدماً في مجال الحد من الفساد إذ ارتفع مؤشر مدركات الفساد في أكثر من (٥٠٪) من دولها. بينما ازداد وضع الفساد سوءاً في كذلك ثلاث مجموعات دولية (العربية، روسيا والجمهوريات، والأوربية) إذ انخفض مؤشر مدركات الفساد في أكثر من (٥٠٪) من دولها. وبقى وضع الفساد ثابتاً في المجموعة الآسيوية فقط.

ثالثاً: نموذج تقدير العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي

سوف نحاول في هذه النقطة تشخيص العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي للدول المدروسة (عينة البحث) وللفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وسوف نوظف أسلوب رقابة الحالة Case-Control Approach.

هذا المنهج مستخدم على نطاق واسع في مجال الطب والدراسات التجريبية المهيكلية التي لا تعطي نتائج حاسمة وكذلك لتشخيص العوامل المسببة للأمراض والكشف عن العلاقة بين السبب والأثر Cause-Effect Relationship واختبار فيما إذا كان هناك اختلافات جوهرية بين نسبة الموضوعات المبحوثة بين الحالة Case والرقابة Control. (Rodrigues L & B R Kirkwood, 1990, 205-213). (Khlat N., 1997, 104) (Miettinen O S., 1976, 226-236).

وقد وجد هذا الأسلوب مجالاً للتطبيق في الاقتصاد والمالية، إذ استخدم من قبل (Edwards S., 2000) في اختبار العلاقة بين عجز الحساب الجاري وأزمات العملة. كما استخدم من قبل (Kun Li & P Lopez-Murphy, 2010) في اختبار العلاقة بين انخفاض الإيرادات الضريبية وانخفاض الاستيراد.

هذا الأسلوب هو ثنائي المتغيرات Bivariate له خصائص مرغوبة من ناحية أنه لا يفرض هيكل بارومتري على البيانات وأنه سهل الاحتساب وغني بالمعلومات المفيدة على الرغم من أنه لا يكشف عن المساهمات الحدية.

إن آلية تطبيق أسلوب رقابة-الحالة كما يأتي:

١. احتساب وتقسيم عدد المشاهدات بين مجموعة الحالة Case ومجموعة الرقابة Control.
٢. تمثل مجموعة الحالة تراجع معدل النمو الاقتصادي.
٣. تمثل مجموعة الرقابة عدم تراجع النمو الاقتصادي.
٤. احتساب عدد المشاهدات في كل مجموعة طبقاً إلى المتغير المعني (التغير في مؤشر الفساد). وتقسّم المشاهدات إلى مجموعتين فرعيتين (تزايد الفساد وثبات أو تناقص الفساد).
٥. عدد مشاهدات تراجع معدل النمو مع تزايد الفساد سيمثل لها (a).
٦. عدد مشاهدات تراجع معدل النمو مع ثبات أو عدم تغير الفساد سيمثل لها (b).
٧. عدد مشاهدات عدم تراجع معدلات النمو مع تزايد الفساد سيمثل لها (c).
٨. عدد مشاهدات عدم تراجع معدل النمو مع ثبات أو عدم تغير مؤشر الفساد سيمثل لها (d).

وبالإمكان عرض الآلية أعلاه في الجدول الآتي:

جدول (٣)

مصفوفة أسلوب رقابة الحالة

المجموع	عدم تغير الفساد أو تناقصه (ثبات رقم المؤشر أو تزايد)	تزايد الفساد (انخفاض رقم المؤشر)	البند
a+b	b	a	تراجع معدل النمو
c+d	d	c	عدم تأثير معدل النمو
a+b+c+d	b+d	a+c	المجموع

بناءً على هذا التقسيم للملاحظات فإن الأسلوب يستلزم منا المقارنة بين علاقيتين رقميتين: الأولى، العلاقة بين النمو وتزايد الفساد (a/c). والثانية، العلاقة بين النمو وعدم تغير أو تناقص الفساد (b/d). فإذا كانت قيمة (a/c) قريبة إلى قيمة (b/d) أو إذا كان حاصل قسمة العلاقة الأولى على العلاقة الثانية قريبة من الواحد الصحيح، فإنه عندئذ يكون من الصعب ربط معدل النمو الاقتصادي مع الفساد، أي إن فرضية عدم الاستقلالية المتغيرين سيتم قبولها، بمعنى أن العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي محايدة. أما إذا كانت النتيجة تفوق الواحد الصحيح، فإن هذا مؤشر على وجود علاقة سلبية والتي تعني أن تزايد الفساد يتزامن معه انخفاض النمو. وتكون العلاقة ايجابية إذا كانت النتيجة اقل من الواحد الصحيح، بمعنى أن تزايد الفساد يتزامن معه تزايد النمو.

وفي ضوء البيانات المتوفرة لدينا وباعتماد تحديد (توصيف) تراجع النمو في أية سنة بأنه أي انخفاض في معدل النمو عن السنة السابقة وتوصيف تزايد الفساد بأنه أي انخفاض في مؤشر مدركات الفساد CPI فقد ظهرت النتيجة لدول عينة البحث كما في الجدول الآتي:

جدول (٤)

مصفوفة النمو الاقتصادي والفساد في العالم للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠

المجموع	عدم تغير الفساد أو تناقصه (ثبات رقم المؤشر أو تزايد)	تزايد الفساد (انخفاض رقم المؤشر)	البند
٧٨	٣٥	٤٣	تراجع معدل النمو
٧٣	٣٧	٣٦	عدم تأثر معدل النمو
١٥١	٧٢	٧٩	المجموع

ويكشف الجدول عن وجود علاقة معنوية بين تراجع النمو الاقتصادي والفساد على مستوى العينة بأكملها إذ بلغت قيمة العلاقة ١,٢٦٢ (١,٩٤/٠,٩٤٦). بمعنى وجود علاقة سلبية قوية بين الفساد والنمو الاقتصادي.

ونظراً لكون عينة الدراسة تتكون من (١٥١) دولة (لقد تم الاستغناء عن ٦ دول في العينة الأصلية بسبب غياب البيانات) وهي دول مختلفة والتي من المؤكد أن تكون فيها العلاقة بين الفساد والنمو مختلفة. وعليه وجدنا من الضروري تشخيص العلاقة على وفق المجموعات التي اعتمدها البحث. والجدول ذو الرقم (٥) يبين مصفوفة العلاقة على وفق المجموعات:

جدول (٥)

مصفوفة العلاقة بين النمو الاقتصادي والفساد في العالم

على وفق المجموعات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠

الدول العربية

المجموع	عدم تغير الفساد أو تناقصه (ثبات رقم المؤشر أو تزايد)	تزايد الفساد (انخفاض رقم المؤشر)	البند
١٤	٧	٧	تراجع معدل النمو
٥	١	٤	عدم تأثر معدل النمو
١٩	٨	١١	المجموع

الدول الآسيوية

المجموع	عدم تغير الفساد أو تناقصه (ثبات رقم المؤشر أو تزايد)	تزايد الفساد (انخفاض رقم المؤشر)	البند
٦	٣	٣	تراجع معدل النمو
٢١	١٢	٩	عدم تأثر معدل النمو
٢٧	١٥	١٢	المجموع

روسيا والجمهوريات السوفيتية سابقاً

المجموع	عدم تغير الفساد أو تناقصه (ثبات رقم المؤشر أو تزايد)	تزايد الفساد (انخفاض رقم المؤشر)	البند
٩	٤	٥	تراجع معدل النمو
٥	٢	٣	عدم تأثر معدل النمو
١٤	٦	٨	المجموع

الدول الناشئة

المجموع	عدم تغير الفساد أو تناقصه (ثبات رقم المؤشر أو تزايدده)	تزايد الفساد (انخفاض رقم المؤشر)	البند
٤	١	٣	تراجع معدل النمو
٢	١	١	عدم تأثر معدل النمو
٦	٢	٤	المجموع

الدول الأوربية

المجموع	عدم تغير الفساد أو تناقصه (ثبات رقم المؤشر أو تزايدده)	تزايد الفساد (انخفاض رقم المؤشر)	البند
١٢	٣	٩	تراجع معدل النمو
١٣	٥	٨	عدم تأثر معدل النمو
٢٥	٨	١٧	المجموع

الدول الأمريكية

المجموع	عدم تغير الفساد أو تناقصه (ثبات رقم المؤشر أو تزايدده)	تزايد الفساد (انخفاض رقم المؤشر)	البند
١٤	٨	٦	تراجع معدل النمو
١٢	٧	٥	عدم تأثر معدل النمو
٢٦	١٥	١١	المجموع

الدول الإفريقية

المجموع	عدم تغير الفساد أو تناقصه (ثبات رقم المؤشر أو تزايدده)	تزايد الفساد (انخفاض رقم المؤشر)	البند
١٩	٩	١٠	تراجع معدل النمو
١٥	٩	٦	عدم تأثر معدل النمو
٣٤	١٨	١٦	المجموع

وفي ضوء المعطيات الواردة في الجدول ذي الرقم (٥) فقد ظهرت قيمة العلاقة للمجموعات كما هي معروضة في الجدول ذي الرقم (٦):

جدول (٦)

قيمة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي
على وفق المجموعات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠

المجموعة (العينة)	قيمة العلاقة
الدول العربية	٠,٢٥٠
الدول الآسيوية	١,٢٠٠
روسيا والجمهوريات السوفيتية سابقاً	٠,٨٣٤
الدول المستقلة حديثاً	٣,٠٠٠
الدول الأوروبية	١,٨٧٥
الدول الأمريكية	١,٠٥٠
الدول الأفريقية	١,٦٦٧

ويتبين من الجدول ذي الرقم (٦) وفي ضوء المعيار المعتمد للقيمة (وهو الواحد الصحيح) أن هناك علاقة بين النمو الاقتصادي والفساد في كافة مجموعات الدول لكن طبيعة هذه العلاقة مختلفة، فقد ظهرت محايدة إلى حد ما في الدول الأمريكية وسلبية في كل من الدول الآسيوية والدول المستقلة حديثاً والأوروبية والأفريقية، بينما هي إيجابية في كل من الدول العربية وروسيا والجمهوريات السوفيتية سابقاً.

النتائج

من خلال البحث انكشف لنا الآتي:

١. تباين درجات الفساد بين المجموعات الإقليمية وبين الدول داخل المجموعة الواحدة بسبب اختلاف العوامل الحاكمة له.
 ٢. الفساد أكثر اتساعاً في الدول الأفريقية وروسيا والجمهوريات السوفيتية سابقاً.
 ٣. انخفاض مستويات الفساد في الدول الأوربية والأمريكية والدول المستقلة حديثاً.
 ٤. حققت الدول الأفريقية والأمريكية والمستقلة حديثاً إنجازات في تخفيض الفساد، بينما لم تتمكن الدول العربية والأوربية وروسيا والجمهوريات من إحراز تقدم في مواجهة الفساد.
 ٥. عدم استقلالية النمو الاقتصادي عن الفساد.
 ٦. اختلاف طبيعة العلاقة بين الفساد والنمو بين الدول.
-

قائمة المصادر

المصادر العربية

١. علي، عبد القادر علي (٢٠٠٨)، مؤشرات قياس الفساد الإداري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

المصادر الانكليزية

1. Acs Zoltan J., & B Yeung (1999), eds., Small and Medium Sized
 2. Enterprises in the Global Economy, The University of Michigan
 3. Press.
 4. Borensztein E., J De Gregorio, & J W Lee (1998), "How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth", Journal of International Economics, Vol. 45 (June).
 5. Edwards S. (2000), "Does the Current Account Matter?", in Preventing Currency Crises in Emerging Markets, ed. S Edwards and J Frankel, University of Chicago Press., International Transparency.
 6. Garamfalvi L. (1997), "Corruption in the Public Expenditures Management Process, 8th International Anti-Corruption Conference, Lima, Peru.
 7. Huntington S. P. (1968), Political Order in Changing Societies, Yale University Press.
 8. Johnson Simon, D Kkaufmann & P Zoido-Lobaton (1999), "Corruption, Public Finances and the Unofficial Economy", WB Discussion Paper no. 2169.
 9. Khlal Myriam (1997), "Contribution of the Case- Control Method to Health Program Evaluation", Demographic Evaluation of Health Programmes, Paris.
 10. Knight M, N Loayza & D Villanueva (1996), "The Peace Dividend", IMF Staff Papers, March.
-

-
11. Kun Li & P Lopez– Murphy (2010), “Tax Revenue Downturns”, IMF, wp/10/138.
 12. Lui F T (1985), “An Equilibrium Queuing Model of Bribery”, Journal of Political Economy, 93.
 13. Mauro Paulo (1995), “Corruption and Growth”, Quarterly Journal of Economics, Vol. 110 (Aug).
 14. ----- (1996), “The Effects of Corruption on Growth, Investment and Government Expenditure”, IMF, wp/96/98.
 15. Miettinen O S (1976), “Estimability and Estimation in Case – Referent Studies”, American Journal of Epidemiology, 103.
 16. Mo P H (2001), “Corruption and Economic Growth”, Journal of Comparative Economics, 29.
 17. Rodrigues L & B R Kinkwood (1990), Case– Control Design, International Journal of Epidemiology, 19 (1).
 18. Smarzynska B K & S J Wei (2000), Corruption and the Composition of Foreign Direct Investment, WB Discussion Paper no. 2360.
 19. Svensson J (2000), “Who Must Pay Bribes and How Much?” WB.
 20. Tanzi Vito (1998), “Corruption Around the World”, IMF, Staff Papers, Dec..
 21. Tanzi V & Hamid R Davoodi (1997), “Corruption, Public Investment and Growth”, IMF, WP/97/182.
 22. ----- (2000), “Corruption, Growth and Public Finances”, IMF, WP /00/182.
 23. Thuy Thu Nguyen & Mathijs A Van Dijk (2010), “Corruption, Growth and Governance”, Conference of Management Policy and Growth, Rotterdam, Holland.
 24. Treisman D (2000), “The Causes of Corruption”, Journal of Public Economics, Vol. 76 (June).
-